



العمل من أجل الصحة والنمو

الاستثمار في القوى العاملة الصحية

عرض توضيحي عن اللجنة وتوصياتها

أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الهيئة الرفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠١٦، تسليماً بأن الاستثمار في فرص العمل الجديدة في القوى العاملة الصحية والاجتماعية يمكن أن يحقق نمواً اقتصادياً وأن يسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وتم تكليف اللجنة بإيجاد طرق ابتكارية لمعالجة العجز في العمالة الصحية وضمان التناسب الجيد بين مهارات العاملين الصحيين وشروط الوظائف، حتى يتم تعزيز كفاءة قطاع الصحة وإسهامه في النمو الشامل.

لتنزيل تقرير الهيئة باللغتين الإنكليزية والفرنسية: <http://www.who.int/hrh/com-heeg>

للمزيد من المعلومات: comheeg@who.int

١. يمثل قطاع الصحة قطاعاً اقتصادياً رئيسياً ودافعاً أساسياً لخلق فرص العمل اللائق، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وأمن البشر، والتنمية المستدامة.

○ على مدار السنوات العشر الماضية، أسهم قطاع الصحة في خلق فرص عمل أكثر من أي قطاع آخر. وسيتواصل هذا الاتجاه خلال السنوات القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم فرص العمل هذه في الارتقاء بإنتاجية شرائح السكان العاملة، عن طريق تحسين صحتهم.

○ ويمثل الاستثمار في القوى العاملة الصحية فرصة لتحسين صحة الإنسان علاوةً على خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. وتتمتع البلدان التي تستثمر في العاملين الصحيين بمواطنين أوفر صحةً، وإذا دُكر المواطنون الأوفر صحةً دُكر الاقتصاد الأقوى والأكثر استدامةً. ولا يقتصر الأمر بالنسبة للبلدان التي تعاني من نقص الاستثمار في العاملين الصحيين على تعريض صحة مواطنيها للخطر فحسب، بل إنها تكون أيضاً أكثر ضعفاً أمام الأزمات مثل أزمة وباء الإيبولا.

○ ويفضل الاستثمارات والإجراءات المناسبة، تسنح للعالم فرصة فريدة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على العاملين الصحيين، وإحراز تقدم صوب التغطية الصحية الشاملة، ولضمان تحقيق أمن البشر، ولتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة.

الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي ("الهيئة") تقترح إجراءات لتحفيز خلق نحو ٤٠ مليون فرصة عمل جديدة في القطاع الصحي والاجتماعي بحلول عام ٢٠٣٠، مع إيلاء اهتمام خاص للعجز المتوقع البالغ ١٨ مليون عامل صحي بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط.

من توصيات الهيئة

١- **خلق فرص العمل:** تحفيز الاستثمار في خلق فرص العمل اللائق في قطاع الصحة، ولاسيما بالنسبة للنساء والشباب، بالأعداد المناسبة وفي الأماكن المناسبة.

٢- **الإنصاف بين الجنسين والحقوق الجنسانية:** تحقيق أقصى مشاركة اقتصادية للمرأة، وتعزيز تمكين المرأة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على دورها القيادي، والتصدي للانحيازات وحالات التفاوت الجنسانية في التعليم وفي سوق العمل الصحي، ومعالجة مبعث القلق الجنسانية في عمليات الإصلاح الصحي.

٦- **التمويل والحيث المالي العام:** جمع الأموال الكافية من مصادر محلية ودولية، عامة وخاصة حسب الاقتضاء، والنظر في إصلاح التمويل في قطاع الصحة على نطاق واسع عند اللزوم، بُغية الاستثمار في المهارات المناسبة وأوضاع العمل اللائقة والعدد الملائم من العاملين الصحيين.

٢. سيقضي التصدي للتحديات الصحية للقرن الحادي والعشرين المتعلقة بالتغيرات الديمغرافية والوبائية والتكنولوجية تحولاً جوهرياً للقوى العاملة الصحية

- إن التغيرات الديمغرافية، وتحول عبء الأمراض، والتغيرات التكنولوجية، والبيئة الاقتصادية بصدد إعادة تعريف الاحتياجات الصحية للسكان وما المقصود بالحصول على فرص العمل المناسبة، للعدد المناسب من العاملين الصحيين، والكفاءات المناسبة.
- ويقتضي هذا من القوى العاملة الصحية أن تتعاطى مع المحددات الاجتماعية للصحة وأن تعطي الأولوية لتعزيز الصحة، وللوقاية من الأمراض، وللرعاية الأولية، وللتدخلات المجتمعية التي تركز على الناس.
- ويستلزم هذا أن يتم الاستثمار في توسيع نطاق التعليم الذي يراعي المسؤولية الاجتماعية؛ ووضع سياسات لتدريب العاملين الصحيين ومواصلة تدريبهم؛ وتدريب الدارسين على المستوى المحلي على خدمة مجتمعاتهم المحلية؛ واستغلال التكنولوجيا للوصول إلى الناس في المناطق النائية. وتلك هي بعض الابتكارات الرئيسية المطلوبة في هذا الصدد.

العالم يحتاج إلى المزيد من العاملين الصحيين، المزودين بمهارات جديدة من أجل تحديات جديدة.

من توصيات الهيئة

٣- التعليم والتدريب والكفاءات: توسيع نطاق التعليم التحويلي ذي الجودة العالية والتدريب طيلة العمر حتى يستطيع العاملون الصحيون كافة العمل بكامل إمكاناتهم.

٤- تقديم الخدمات الصحية وتنظيمها: إصلاح نماذج الخدمة القائمة بصفة أساسية على الرعاية بالمستشفيات والتركيز على الوقاية وكفاءة تقديم الرعاية الأولية والخاصة بالإسعاف عالية الجودة وميسورة التكلفة والمتكاملة والمجتمعية والتي تركز على الناس، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تعاني من نقص الخدمات.

٥- التكنولوجيا: تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بُغية تعزيز التعليم الصحي، والخدمات التي تركز على الناس، ونظم المعلومات الصحية.

٩- سياقات الأزمات والسياقات الإنسانية: ضمان الاستثمار في القدرات الأساسية للوائح الصحية الدولية، بما في ذلك تطوير مهارات العاملين الصحيين على المستوى الوطني والدولي في السياقات الإنسانية وفي طوارئ الصحة العمومية، الحادة والممتدة الأجل على حد سواء. ضمان حماية وأمن جميع العاملين الصحيين والمرافق الصحية في جميع السياقات.

٣. سيقتضي تفعيل الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة في مجال الصحة التزاماً سياسياً قوياً، علاوةً على تعاون فعال بين البلدان وبين قطاعات الاقتصاد.

- يستدعي تحقيق وجود القوى العاملة الصحية المناسبة للغرض المتوخى منها إجراءات فعالة في مجال السياسات عبر قطاعات الشؤون المالية والتعليم والرفاه الاجتماعي والعمل والشؤون الخارجية، من خلال تنسيق الآليات وإجراء حوارات بشأن السياسات.
- ويجب أن تتضمن العمليات بين القطاعات القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والنقابات العمالية، وجمعيات العاملين الصحيين، والهيئات التنظيمية، ومؤسسات التعليم والتدريب.
- ومن الضروري وجود مجموعة من القياسات المواءمة لوصف الاتجاهات الموجودة في سوق العمل الصحي على اتساعه ورصدها وتتبعها.

وفقاً للطبيعة العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ستكون الشراكات في البلدان وفي إطار المجتمع الدولي بالغة الأهمية لتنفيذ الإجراءات الموصى بها.

من توصيات الهيئة

٧- الشراكات والتعاون: تعزيز التعاون المتعدد القطاعات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ وإشراك المجتمع المدني، والنقابات، وسائر منظمات العاملين الصحيين، والقطاع الخاص؛ ومواءمة التعاون الدولي بهدف دعم الاستثمارات في القوى العاملة الصحية، كجزء من الاستراتيجيات والخطط الصحية والتعليمية الوطنية.

٨- الهجرة الدولية: تعزيز الاعتراف الدولي بمؤهلات العاملين الصحيين بهدف النهوض باستغلال المهارات بشكل أفضل، وزيادة الفوائد المتحققة مع التصدي في الوقت ذاته للآثار السلبية لهجرة العاملين الصحيين وتأمين حقوقهم.

١٠ - البيانات والمعلومات والمساءلة: إجراء بحوث وتحليلات قوية عن أسواق العمل الصحي، باستخدام قياسات ومنهجيات مواءمة، بهدف تعزيز البيئات والمساءلة والإجراءات.

المُضي قُدماً

تسعى الهيئة لتحقيق الالتزام السياسي من الحكومات والشركاء الرئيسيين بدعم تنفيذ توصياتها، وتدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى الإحاطة علماً بخطة التنفيذ وإعطائها الأولوية.

- صدرت التوصيات بروح من الشراكة والمسؤولية المشتركة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- وتقوم خطة العمل مقام دليل لجميع أصحاب المصلحة المعنيين وإطار للمساءلة المشتركة.
- وتستهدف الخطة توفير شروط النجاح على المستوى الوطني والعالمي.

سوف يستلزم التنفيذ الناجح لتوصيات الهيئة مشاركة قوية متعددة القطاعات وإجراءات يتخذها أصحاب المصلحة—بما في ذلك المجتمع المدني ومنظمات العاملين الصحيين—على المستويات الوطنية والعالمية

أصحاب الشأن في الهيئة	
الرئيس المشترك	فخامة الرئيس فرانسوا هولاند، رئيس فرنسا
الرئيس المشترك	فخامة الرئيس جاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا
نائب الرئيس المشترك	الدكتورة مارغريت تشان، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية
نائب الرئيس المشترك	السيد غوي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية
نائب الرئيس المشترك	السيد أنغيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أعضاء الهيئة	
السيدة أنو آغا	عضو الهيئة التشريعية العليا للبرلمان، الهند
صاحبة السمو الملكي الأميرة منى الحسين	أميرة الأردن، مناصرة الصحة العالمية للتمريض والقبالة
الدكتور فيتينييس أندريوكايتيس	مفوض الصحة وسلامة الغذاء، المفوضية الأوروبية
السيدة روزاليندا بالدوز	إدارة العمل والتوظيف، الفلبين
الدكتورة ميداليس كاستيلا	المؤسس المشترك لكلية الطب لأمريكا اللاتينية، كوبا
الدكتورة نكوسازانا دلاميني-زوما	رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي
السيد موسى دوسو	وزير التوظيف والحماية الاجتماعية، كوت ديفوار
السيد هيرمان جروي	وزير الصحة الفدرالي، ألمانيا
السيد بينت هوي	وزير الصحة وخدمات الرعاية، النرويج
الدكتورة مارييس جيس	نائب الأمين العام، وزارة الشؤون الاجتماعية، إستونيا
السيدة سوزانا مالكورا	وزيرة الشؤون الخارجية والعبادة، الأرجنتين
الدكتورة آلاء مرابط	مؤسسة منظمة صوت المرأة الليبية، مناصرة أهداف التنمية المستدامة
الأستاذة جين أوبوكو-أجيمانج	وزيرة التعليم، غانا
السيدة روزا بافانيللي	الأمين العام للمنظمة الدولية للخدمات العامة
الدكتورة جوديث شاميان	رئيسة المجلس الدولي للممرضات
الأستاذ جوزيف ستيجليتز	خبير اقتصاد، حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية
الأستاذ كيزو تاكيمي	عضو مجلس المستشارين، اليابان
السيد جورج ك. ويرنر	وزير التعليم، ليبيريا
الأستاذ محمد يونس	المؤسس المشترك لمؤسسة يونس للأعمال الاجتماعية ورئيسها، مناصر أهداف التنمية المستدامة، حائز على جائزة نوبل في السلام